

## سياسة الجودة

### باليوكالمة التونسية للتعاون الفني

يشهد مجال التعاون الفني تطورا هاما وتحولات جذرية على المستوى الوطني والعالمي في ظل احتدام المنافسة بين البلدان وارتفاع معدلات البطالة خاصة لأصحاب الشهادات العليا وتطور شروط الانتداب من قبل المشغلين الأجانب.

وفي ظل هذه المنافسة، وحتى تتمكن الوكالة من النجاح في مسيرتها المرتبطة بمدى توقفها في تلبية احتياجات الحرفاء وتحقيق الجماعة في أداء خدماتها، اختارت الوكالة ارساء نظام إدارة الجودة في معاملتها، مطابقا لمواصفة الإيزو 9001 في صياغة سنة 2008 وأن تحرص على تطويره باستمرار.

وتتركز سياسة الجودة على جملة من الأهداف تتلخص أساسا فيما يلي:

- 1 - تطوير آليات تسجيل الكفاءات التونسية المرشحة للعمل بالخارج في نطاق التعاون الفني وإدارة شؤونها ضمن قاعدة بيانات، والعمل على توخي السبل الأكثر نجاعة لاختيار الكفاءات التي تستجيب لشروط جهات الانتداب الأجنبية حسب مقاييس علمية وشفافة،
- 2 - تطوير جودة الخدمات المقدمة للمشغلين الأجانب من البلدان الشقيقة والصديقة ، وذلك بتمكينهم من انتداب المعاونين من ذوي الكفاءات التي تستجيب لطلباتهم في أقصر الآجال وفي أفضل الظروف ،
- 3 - تطوير جودة الخدمات التي تسردتها الوكالة في إطار أنشطة التعاون بين دول الجنوب لفائدة الجهات الأجنبية الراغبة في الاستعانة بالكفاءات التونسية لتأمين مهام الاستشارة والخبرة وذلك بانتقاء الخبراء والاستشاريين الذين يستجيبون لشروط المطلوبة،
- 4 - تطوير جودة الخدمات التي تقدمها الوكالة لفائدة الإطارات الأجنبية المنتفعه بالدورات التدريبية والزيارات الدراسية في تونس والمندرجة ضمن برامج ومشاريع التعاون بين دول الجنوب،
- 5 - الإحاطة بالمعاونين والخبراء والاستشاريين التونسيين العاملين في الخارج في نطاق التعاون الفني ببلدان إقامتهم ومتابعة وضعياتهم الإدارية مع مؤسساتهم الأصلية.

ولبلوغ هذه الأهداف، تحرص الوكالة التونسية للتعاون الفني على الارتقاء بجميع خدماتها إلى المعايير العالمية بالاعتماد على:

- إدارة ديناميكية أساسها التفاعل مع الزبائن والاستجابة السريعة والناجعة لطلباتهم،
- الاستغلال الأنفع لوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة لتأمين خدمة سريعة وشاملة لختلف الزبائن،
- توفير فضاءات استقبال الزبائن ووسائل الاتصال بهم المادية منها واللامادية قصد تقديم الخدمات في ظروف مريحة،
- تطوير نظام اتصال داخلي ناجع يشمل مقر الوكالة ومكاتبها بالخارج،
- اعتماد الحكم الرشيد في التصرف في الموارد البشرية والمادية للوكالة.

هذا وتسعي الإدارة العامة إلى تجذير ثقافة الجودة داخل الوكالة وتنمية قدرات أعضاء الوكالة للقيام بمهامهم على الوجه المطلوب بكل مسؤولية وفي إطار الشفافية، كما تعهد باحترام الالتزامات والإجراءات القانونية واللوائح التنفيذية المنظمة لنشاط التعاون الفني.

وتتوفر الإدارة العامة الموارد البشرية والمادية الضرورية لبلوغ الأهداف المنشودة.

المديـر العام  
البرني صالحـي



29 آوـت 2012

